كلمة رئيسة وحدة دعم وتمكين المرأة بالمجلس الرئاسي
لحكومة الوفاق الوطني – دولة ليبيا

لقاء رفيع المستوى عبر المنصة الإلكترونية بمُناسبة الذكرى العشرين
لصدور قرار مجلس الأمن (1325 ، 2000) حول المرأة والسلام والأمن
يوم الإربعاء – 04 تشرين الثاني / نوفمبر/2020
الساعة (09:30 – 12:30)

بدعوة كريمة من السيدة وكيلة الآمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا
معالي الدكتورة رولا دشتي

مداخلة دكتورة ليلى إبراهيم اللافي
رئيسة وحدة دعم وتمكين المرأة بالمجلس الرئاسي
لحكومة الوفاق الوطني
دولة ليبيا

تحية سلام بالصلاة والسلام على رسول الإنسانية والسلام

السيدات والسادة المحترمون :

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن فريق وحدة دعم وتمكين المرأة بالمجلس الرئاسي؛ ننقدم بجزيل الشكر إلى الأمانة التنفيذية للجنة الأُمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لعربي آسيا (الإسكوا) وعلى رأسها وكيلة الآمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا – معالي الدكتورة رولا دشتي؛ على دعوتها الكريمة لنا للمُشاركة في هذا اللقاء رفيع المستوى عبر المنصة الإلكترونية بمُناسبة الذكرى العشرين لصدور قرار مجلس الأمن (**1325**) حول المرأة والسلام والأمن.

في هذا اللقاء رفيع المستوى الذي يتمركز على تعزيز مُشاركة المرأة في عمليات السلام وأهمية نصوص مبادئ وقيم هذا القرار الدولي؛ فلا شك في أن هذه المُشاركة هي أمر بالغ الأهمية؛ ليس فقط لأنها حقاً من حقوق المرأة أو حقاً من حقوق الإنسان، ولكن أيضاً لأن التجارب قد أثبتت أن هناك صلة واضحة بين مشاركة المرأة ونجاح واستقرار جهود بناء السلام والوساطة وإصلاحات الحكم.

أما في وطني ليبيا ... فلا شك في أنَّ النساء هن أكثر من عانين من ويلات الحروب والنزاعات؛ فهن من فقدن الأخ والإبن والزوج وهجرن المأوى والوطن؛ فأصبحن في بيئة تفتقد قيم الأمن والسلام، صحيح أن ما مر على ليبيا كل هذه السنوات لم يستثن رجلاً ولا إمرأة، لكن الصحيح أيضاً أن العبء الأكبر كان ومازال يُثقل عاتق النساء؛ وبخاصة النساء النازحات والمُهجرات واللاجئات اللاتي لا زلن تحت وطأة مُعاناة النزوح وألم التهجير وقهر اللجوء التي في ذاتها تُعد أعنف صور العُنف تواجه المرأة أثناء النزاعات والحروب وما ترتب عليها من إنعكاسات اجتماعية ونفسية واقتصادية وثقافية وأخرى صحية عقلية وبدنية... جميعها تُسهم بشكل مُباشر وقوي في تصدع بناء الأسرة؛ فتؤثر على سلام وتماسك كيان المجتمع بأكمله.

ولكننا اليوم وبمناسبة مرور (20) عاما
على صدور قرار مجلس الأمن 1325 / 2000 حول المرأة والسلام والأمن

نسأل ... ؟؟؟ **ولا نتساءل** ... !!! كيف يُمكن للعالم اليوم الإحتفال بذكرى صدور قرار مجلس الأمن **1325** حول المرأة والسلام والأمن ... ووطننا ليبيا وغيره من الدول تحت وطأة وسيادة منطق مطامع دول كُبرى وأُخرى إسلامية ... على حساب قيم السلام ... وقيم الأمن ... وقيم الإنسانية ... ؟؟؟!!!!

وهذا ما نشهده ونعيشه ونُكابده حتى هذا اليوم وهذه اللحظة ... ؟؟؟!!!!

من أجل ذلك نحن اليوم نتشارك مع حضراتكم ... ليس فقط لأجل مواكبة الاهتمامات الدولية والإقليمية؛ بل لأجل المُشاركة الفعَّالة الإيجابية... ولأجل الإسترشاد واتخاذ إجراءات فعلية قابلة للتنفيذ تتوافق مع واقع وخصوصية دولة ليبيا للحد من أثر النزاعات والحروب على النساء والفتيات، وضمان أن يكون للنساء صوت ودور رئيس في عمليات الأمن والسلام وفض النزاعات، ودعم مُشاركتهن الكاملة والمُتكاملة في كافة مناحي الحياة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) وأن تكون المرأة الليبية هي من تضع أسس بناء الأمن والسلام؛ فتغرس قيم الحُب والتسامح ...لا مُتلقية للحماية ولا هي في انتظارها ... بل هي صانعة للسلام... ومُشاركة في قرار السلام ... ومُنفذة لقرار السلام.

لأنه وبدون إستثناء ... ليست ليبيا فقط بحاجة إلى السلام أو فقط الدول التي تشهد النزاعات والحروب... ؛ فاليوم كافة العالم وبدون إستثناء بحاجة إلى سيادة قيم الأمن والسلام وقيم الحُب والتسامح؛ فالبشر - كما يقول رسول الإنسانية – صل الله عليه وسلم:

(البشر في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر).

السيدات والسادة الكرام ...

نحن نؤمن بأنَّ تعزيز مُشاركة المرأة في عمليات السلام لا تُحققها إلا عمليات التمكين، وأن عمليات التمكين لا تتحقق إلا من خلال برامج واستراتيجيات تبني وترتقي بقدرات المرأة وإتاحة الفُرص الحقيقية أمامها في توليها لمناصب صُنع القرار وفي تحقيق التنمية كي تكون مُشاركة وصانعة للتغيير الإيجابي وليست مُواكبة له، فقد أثبتت التجارب بأنَّ هُناك علاقة وثيقة بين تولي النساء لمراكز صُنع القرار وزيادة كفاءة المشروعات الاقتصادية وفض النزاعات وبسط السلام.

لذلك عملنا نحن وحدة دعم وتمكين المرأة بالمجلس الرئاسي على صياغة إستراتيجية وطنية لتمكين المرأة الليبية تستهدف كافة نساء ليبيا في الداخل والخارج من النساء والفتيات؛ يُشارك فيها مؤسسات القطاع الحكومي ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المُجتمع المدني ذات العلاقة، وتم الحرص على أن تكون شاملة،وفعّالة ومُستدامة وفقاً للمُرتكزات الآتية:

- متوافقة مع الخصوصية المُجتمعية ومُنسجمة مع المواثيق والمُعاهدات الدولية التي صادقت عليها الدولة الليبية؛حفاظاً على النسيج الاجتماعي وتماسكه من خلال تكامل الأدوار بين الرجل والمرأة، استناداً على الأُطر القانونية ذات العلاقة حتى نتوصل إلى مُخرجات ملموسة فعَّالة.
- مُتضمنة مبادئ وقيم قرار مجلس الأمن (**1325**) حول المرأة والسلام والأمن وإتفاقية (سيداو).
- ارتباطها وإنسجامها مع الأهداف العالمية للتنمية المُستدامة؛ بخاصة مايتعلق بالهدف (**5**) وغاياته.
- الانسجام والتوافق مع القيم والمبادئ الأساسية التي يرتكز عليها جدول أعمال **2030** للتنمية المُستدامة وأبعادها الخمسة؛ الناس والإزدهار والأرض والشراكة والسلام .

وأخيرا أود أن أُذكر نفسي وأُذكركم بما حذر منه السيد " أنطونيو غوتيرس" الآمين العام للأمم المتحدة العام الماضي/ **2019** في إطار الاستعداد للإحتفال بالذكرى (**20**) لقرار مجلس الأمن **2000/1325** أمام جلسة نقاش مفتوحة لمجلس الأمن الدولي، حيث حذر من أن: " الفشل في التعامل مع قضايا حقوق المرأة" وفي الدفع بمبادئ أجندة المرأة والسلام والأمن" ستكون تكاليفه باهظة" على العالم.

أشكر طيب إنصاتكم ... ودمُتم في كنف الأمن والسلام المُستدام

د. ليلى إبراهيم اللافي

رئيسة رئيسة وحدة دعم وتمكين المرأة بالمجلس الرئاسي

لحكومة الوفاق الوطني - دولة ليبيا